Bundeskanzler Helmut Schmidt Stiftung

GEN P(EACEBUILDER)

من الخطوط الأمامية إلى طاولات السياسة:

تعزيز مشاركة الشباب في لبنان

Yara Itani

يعمل الشباب اللبناني في الخطوط الأمامية للاستجابة للأزمات المتداخلة في لبنان، وتلبية الاحتياجات الإنسانية، ودعم تعافي المجتمعات المحلية، وتعزيز التماسك الاجتماعي. ومع ذلك، لا يزالون مستبعدين بشكل منهجي من عمليات صنع القرار السياسي الرسمية، ولا يتم الاعتراف بمساهماتهم داخل هياكل الحكم الوطنية. ولتغيير هذا الواقع، يحتاج لبنان إلى خطة عمل وطنية خاصة بأجندة الشباب والسلام والأمن تدمج النهج الترابطي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام وتضمن مشاركة الشباب وحمايتهم، وهو أمر ضروري لتكييف الأجندة مع الاحتياجات المحلية.

ومن شأن هذه الخطة أن ترسخ مساراً مؤسسياً لمشاركة الشباب بشكل هادف في عمليات بناء السلام والتعافي.

السيرة الذاتية: يارا عيتاني زميلة سابقة في برنامج التبادل الثقافي التابع للمعهد الألماني للعلاقات الخارجية في مؤسسة المستشار هلموت شميدت من أكتوبر إلى ديسمبر ٢٠٢٥. وهي أخصائية اجتماعية عملت في الخطوط الأمامية لمختلف الأزمات في لبنان، مع التركيز على الاستجابة للعنف القائم على النوع الاجتماعي ومعالجة قضايا الصحة الجنسية والإنجابية التي تؤثر على المجتمعات الضعيفة. وهي حاصلة على دبلوم في الأزمات الإنسانية والتضامن والتعاون الدولي، وتعمل كمسؤولة عن إشراك أصحاب المصلحة في الائتلاف الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لأجندة الشباب والسلام والأمن، وهو ائتلاف يهدف إلى سد الفجوة بين السياق العالمي المتعلق بأجندة الشباب والسلام والأمن والمنطقة، ودفع الأجندة في السياق المحلي.

المقدمة

منذ عام ٢٠١١، استضاف لبنان أكثر من ١,٥ مليون لاجئ سوري، مما أدى إلى إجهاد الخدمات العامة وسوق العمل. ومنذ عام ٢٠١٩، واجه لبنان سلسلة من الأزمات المتداخلة. تلت الاحتجاجات التي عمت البلاد انهياراً في القطاع المصرفي أدى إلى تقييد الوصول إلى الودائع وتسبب في انخفاض قيمة العملة بأكثر من ٩٨ في المائة (البنك الدولي، ٢٠٢٣)، مع وصول معدل التضخم إلى ٢٢١,٣ في المائة (صندوق النقد الدولي، ٢٠٢٤). وتفاقمت الأوضاع مع انفجار بيروت في عام ٢٠٢٠، الذي أسفر عن مقتل ما لا يقل عن ٢٠٠ شخص وإصابة ٦٥٠٠ آخرين وتشريد ٣٠٠ ألف شخص (المجموعة الاستشارية الدولية للبحث والإنقاذ، ٢٠٢٠). وقد وقعت كل هذه الأزمات في خضم جائحة كورونا. وأخيراً، منذ عام ٢٠٢٣، أسفرت الهجمات الإسرائيلية عن مقتل أكثر من ٤٠٠٠ شخص وتشريد أكثر من ١,٢مليون شخص، مما زاد من تفاقم التحديات الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية التي تواجهها البلاد (هيومن رايتس ووتش، ٢٠٢٥).

لا يتحمل الشباب اللبناني عبء الهجمات الإسرائيلية المستمرة فحسب، من خلال تعطيل التعليم، والصدمات النفسية، والتشريد القسري، وغيرها من العواقب. بل هم قبل كل شيء الضحايا الرئيسيون لدولة فاشلة تعجز عن توفير الخدمات الأساسية لمواطنيها. لقد ساهم الشباب في جهود التعافي من كل أزمة واجهها لبنان منذ عام ٢٠٠٦، حيث عالجوا الاحتياجات المتنوعة لمجتمعاتهم، وعملوا بموارد محدودة ومن خلال أشكال تنظيمية غير هرمية. ومع ذلك، كان لهذه الأزمات المتكررة تأثير شديد عليهم، من ارتفاع معدل البطالة الى زيادة معدل التسرب من المؤسسات التعليمية، مما أعاق بدوره مشاركتهم في جهود بناء السلام والتعافي. على الرغم من جهودهم، لا يزال الشباب مستبعدين بشكل منهجي من عمليات صنع القرار السياسي الرسمية ولا يتم الاعتراف بمساهماتهم.

في هذا السياق، تعتبر أجندة الأمم المتحدة للشباب والسلام والأمن مهمة وملائمة بشكل خاص لواقع لبنان. إن الاستبعاد المنهجي للشباب من صنع القرار السياسي يتعارض بشكل مباشر مع ركيزة "المشاركة" التي تدعو إلى إيجاد سبل رسمية للشباب للنهوض بالسياسات التي تؤثر على حياتهم. وتؤكد المخاطر الأمنية التي يواجهها الشباب اللبناني خلال الاحتجاجات

وتعبئة المجتمع المحلي والاستجابة للأزمات في الخطوط الأمامية على أهمية ركيزة "الحماية". تنفيذ أجندة الشباب والسلام والأمن في لبنان يمكن أن يضمن مشاركة الشباب في بناء السلام والتعافي دون التعرض للأذى أو التهميش.

تجادل هذه الورقة بأهمية دمج النهج الترابطي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام في خطة العمل الوطنية للشباب والسلام والأمن كونه أمر ضروري لضمان إشراك الشباب بشكل هادف في عمليات صنع القرار السياسي. ومن شأن ذلك أن يحول مشاركتهم من مشاركة غير رسمية إلى انخراط منظم في بناء السلام والتعافي. يتطلب تنفيذ الأجندة في لبنان تنسيقاً شاملاً بين الحكومة والمجتمع المدني والمنظمات التي يقودها الشباب، ودعماً مخصصاً لخطة العمل الوطنية وهياكل الرصد لضمان مشاركة الشباب المستدامة في جميع مراحل السياسة.

الشباب في العمل الإنساني

يشكل الشباب في لبنان نسبة كبيرة من السكان، حيث أن حوالي ٢٤ في المائة من سكان لبنان تقل أعمارهم عن ٢٤ عاماً (اليونيسف لبنان، ٢٠٢٥). تُعرّف وزارة الشباب والرياضة اللبنانية الشباب بأنهم الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٢٩ عاماً. لكن الشباب في لبنان يرفضون التصنيفات العمرية ويُعرّفون أنفسهم بصفات مثل الطموح والمرونة والطاقة بدلاً من الأرقام. ويستخدمون هذه الصفات لتعبئة أنفسهم من أجل الاستجابة للأزمات المتداخلة في لبنان. تتخذ تعبئة الشباب في لبنان ثلاثة أشكال: الانخراط في الأحزاب التقليدية، والمنظمات غير الحكومية، والنشاط التقدمي (حرب، ٢٠٢١):

1. **الانخراط في الأحزاب التقليدية:** لكل من الأحزاب السياسية العشرة مؤسستها الخاصة التي تخدم الشباب وتحشده من خلال الرياضة والترفيه والفعاليات الثقافية وغيرها من أشكال الأنشطة أو الخدمات الاجتماعية أو الدينية. على سبيل المثال، يدير التيار الوطني الحر قطاعًا للشباب ينظم ورش عمل ثقافية وبطولات كرة قدم وأنشطة أخرى.

2. **المنظمات غير الحكومية:** يلعب الشباب دورًا أساسيًا في قطاع المنظمات غير الحكومية اللبنانية. غالبًا ما يتطوعون في المنظمات غير الحكومية؛ يتقاضى بعضهم بدل يومي، بينما يتقاضى آخرون رواتبهم بناءً على خبرتهم المهنية وخلفيتهم. على سبيل المثال، توفر جمعية عامل خدمات تعليمية وخدمات الحماية وخدمات طبية في المناطق الأكثر فقرا في لبنان .

3. **النشاط التقدمي:** يحشد الشباب أنفسهم في مختلف المبادرات الشعبية والمجتمعية. وعادة ما ينظمون أنفسهم في شكل مجموعات من الأصدقاء أو تجمعات نشأت عن أنشطة ما بعد الأزمة. ومن الأمثلة على ذلك منظمة لحقي، وهي منظمة اجتماعية سياسية ملتزمة بتعزيز الديمقراطية التشاركية والعدالة الاجتماعية والاقتصادية والإصلاح المنهجي من خلال النشاط المجتمعي والدعوة إلى سياسات تدعم الشعب وحقوقه.

بشكل عام، الشباب هم أكبر المساهمين في القطاع الإنساني في لبنان. على سبيل المثال: ساهم ٨٨٧٦ شاباً في الاستجابة الإنسانية على الخطوط الأمامية خلال أزمة الحرب الإسرائيلية عام ٢٠٢٤ (اليونيسف لبنان، ٢٠٢٥)، مما يدل على مستوى كبير من المشاركة بين الشباب. تم توظيفهم من قبل منظمات محلية مختلفة مثل الصليب الأحمر اللبناني وشاركوا في قطاعات متعددة مثل المياه والصرف الصحي والنظافة والصحة والتعليم والحماية .

بالإضافة إلى هذه التحركات المنظمة، عملت العديد من المبادرات غير الموثقة التي يقودها الشباب بشكل مستقل. يكرس الشباب وقتهم ومواردهم وجهودهم الشخصية لجمع التبرعات وتنظيم وتنفيذ الأعمال الإنسانية المجتمعية. هؤلاء النشطاء التقدميون، الذين يقودون مبادرات غير رسمية ومستقلة، هم بالأخص المجموعات التي تجسد أعمالها النهج الترابطي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام، ولكن استبعادهم هو الأعمق بسبب الافتقار إلى الاعتراف المؤسسي.

النهج الترابطي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام

الأزمات المتكررة والمطولة التي لا يزال لبنان يواجهها تتطلب من المنظمات ومجموعات المساعدة الإنسانية غير الرسمية تقديم الخدمات وتوزيع التبرعات العينية وتقديم الإسعافات الأولية النفسية. هذه الاستجابات الفورية ضرورية لدعم المجتمعات المحلية. ومع ذلك، يجب التأكد من أن الموارد البشرية والاقتصادية التي يتم حشدها خلال حالات الطوارئ تستخدم لدعم التعافي على المدى الطويل، وليس فقط للاستجابة الفورية للأزمات. يجب ألا تقتصر المساعدات الإنسانية في لبنان على الإغاثة العاجلة، بل أن تربط جهود الاستجابة للطوارئ بأهداف التنمية المستدامة وبناء السلام. وهنا تكمن أهمية النهج الترابطي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام.

تمت المصادقة على هذا النهج الترابطي خلال القمة الإنسانية العالمية التي عقدت في اسطنبول في عام ٢٠١٦ من خلال إطار "طريقة العمل الجديدة" الذي وقعه الأمين العام للأمم المتحدة وتسعة من كبار مسؤولي الأمم المتحدة في القمة الإنسانية العالمية، وصادق عليه البنك الدولي والمنظمة الدولية للهجرة (الأمم المتحدة، بدون تاريخ). ويهدف هذا الإطار إلى توجيه البلدان في التعامل مع الأزمات المعقدة والمتكررة وتنسيق الإجراءات ودمجها عبر القطاعات لسد الفجوة بين التدخلات الإنسانية قصيرة الأجل وبناء السلام طويل الأمد. النهج الترابطي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام وأجندة الشباب والسلام والأمن مترابطين ببعضهما البعض، حيث تشتركان في آليات وأهداف مشتركة ترتكز على تعزيز الاستقرار الدائم والحد من تكرار الأزمات الإنسانية. تم اعتماد أجندة الشباب والسلام والأمن رسميًا من خلال اعتماد قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ٢٢٥٠ في عام ٢٠١٥. ويحدد القرار خمسة ركائز مترابطة للعمل: المشاركة، والحماية، والوقاية، والشراكات، ونزع السلاح وإعادة الإدماج. وتعد ركيزة الوقاية في الأجندة جوهر العلاقة بين المساعدة الإنسانية والتنمية والسلام لأنها تربط بين النهج الترابطي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام من خلال معالجة الأسباب الجذرية للأزمات بدلاً من أعراضها. تعترف أجندة الشباب والسلام والأمن، مثلها مثل النهج الترابطي بالشباب كعناصر فاعلة رئيسية في منع النزاعات والحفاظ على السلام.

تبع القرار ٢٢٥٠ (٢٠١٥) ٣ قرارات آخرين بشأن الأجندة: القرار ٢٤١٩ (٢٠١٨) والقرار ٢٥٣٥ (٢٠٢٠) والقرار ٢٨٠٧ (٢٠٢٥). لا تشير أجندة الشباب والسلام والأمن بشكل مباشر الى النهج الترابطي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام. مع ذلك، يسلط القرار ٢٥٣٥ الضوء على أن المشاركة الفعالة للشباب في التخطيط والاستجابة الإنسانية تعزز فعالية المساعدة الإنسانية وتشجع على عمليات بناء السلام الأكثر شمولاً واستدامة.

جمعية بيس أوف آرت في البقاع هي مثال كإحدى الجمعيات الشبابية اللبنانية التي تجسد النهج الترابطي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام. المنظمة تستخدم الرياضة والفن لتعزيز التماسك الاجتماعي والحوار المجتمعي. وبعد الهجمات الإسرائيلية، قامت المنظمة بتعديل برامجها لتقديم المساعدة الإنسانية الفورية مع الاستمرار في دعم مشاركة الشباب في بناء السلام (بيس أوف آرت، ٢٠٢٥). ورغم قوة هذه التدخلات التي يقودها الشباب، إلا أنها لا يمكن توسيع نطاقها دون دعم مؤسسي ودمجها في التخطيط الوطني .

لا يزال النهج الترابطي بين العمل الإنساني والتنمية وبناء السلام غير ممثل بشكل كافٍ في برامج أجندة الشباب والسلام والأمن والمداولات السياسية المرتبطة بها. من الناحية النظرية، تهدف برامج أجندة الشباب والسلام والأمن إلى أن تكون شاملة. يتوافق قرار مجلس الأمن ٢٥٣٥ ضمنياً بين الارتباط بين برامج الأجندة والنهج الترابطي، إذ يدعو إلى إشراك الشباب في جميع مراحل الأزمات. لكن من الناحية العملية، غالباً ما تظل المناقشات والسياسات المتعلقة بأجندة الشباب والسلام والأمن مركزة بشكل ضيق على القضايا المتعلقة حصرا بالسلام والأمن. وهناك ثلاثة عوامل على الأقل تفسر سبب تهميش النهج الترابطي في المناقشات المتعلقة ببرامج الشباب والأمن .

أولاً، هناك تقلص في تمويل المبادرات التي يقودها الشباب. حتى الآن، لا تقوم منظومة الأمم المتحدة بتصنيف البيانات المجمعة حول تمويل بناء السلام على أساس العمر. وهذا يحد بشكل كبير من قاعدة الأدلة المتاحة لتحديد احتياجات التمويل لمنظمات الخدمة المجتمعية التي يقودها الشباب، مما يجعل من الصعب تنسيق العمل الذي يركز على الشباب بين الجهات الفاعلة في المجالات الإنسانية والتنموية والسلمية (OSGEY & UNOY, 2023)

ثانياً، في العديد من السياقات حول العالم، لا يزال صانعو السياسات ينظرون إلى الشباب على أنهم مصدر تهديد، مما يحد من إشراكهم في خطط الاستجابة للطوارئ الوطنية. في حين أن أجندة الشباب والسلام والأمن تسلط الضوء على الشباب كفاعلين محتملين للسلام، لا يزال من الشائع بين بعض الحكومات إبرازهم على أنهم تهديد. على سبيل المثال، خلال احتجاجات GenZ212 الأخيرة في المغرب، تعاملت الحكومة مع تعبئة الشباب على أنها تهديد للنظام العام (هيومن رايتس ووتش، ٢٠٢٥).

السبب الثالث وراء تهميش العلاقة بين النهج الترابطي والأجندة في المناقشات هو محدودية التخطيط عبر القطاعات. يتم صياغة استراتيجيات الأمم المتحدة الخاصة بالشباب دون مشاركة ذات مغزى من الشباب الأكثر ضعفاً والأصعب الوصول إليهم، مما يؤدي إلى تمويل استراتيجيات لا تعكس الواقع على الأرض (OSGEY & UNOY, 2023)

من المهم إدراج النهج الترابطي في مناقشات الأجندة لضمان أن تكون برامج الشباب والسلام والأمن أكثر وعيًا بالحساسية للصراع، وأكثر استدامة وفعالية. على سبيل المثال، المشروع الذي يدعم الشباب من أجل السلام الذي يركز حصراً على حوار

الشباب والوساطة هو مشروع قيم، ولكنه قد يفشل في إحداث تغيير دائم إذا لم يتضمن عنصراً تنموياً يستند إلى الاحتياجات المحلية مثل التعليم أو خلق فرص العمل أو المساعدة الإنسانية في حالات الأزمات.

من الضروري دمج الصلة بين النهج الترابطي بشكل صريح في جهود تطبيق الأجندة لضمان أن تكون المبادرات التي يقودها الشباب قابلة للتطوير ومستدامة ومتوافقة مع التخطيط الوطني.

المشهد السياسي: الشباب في صنع القرار

غالبًا ما يُنظر إلى الشباب في لبنان على أنهم عبء يحتاج إلى الدعم والتدريب والتعليم والاندماج في الاقتصاد (حرب، ٢٠٢١). وقد حفزت أجندة الشباب والسلام والأمن على تغيير في الرواية، حيث اعترفت بالدور المهم والإيجابي للشباب في منع النزاعات وبناء السلام.

إحدى طرق تنفيذ أجندة الشباب والسلام والأمن هي من خلال تطوير خطة عمل وطنية، وهي إطار سياسي استراتيجي يحدد كيفية قيام الحكومة والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين بتنفيذ الركائز الخمس للأجندة وتكييفها مع السياق المحلي بشكل منهجي. حتى الآن، اعتمدت 11 دولة خطة عمل وطنية بشأن الأجندة. في جنوب غرب آسيا، الأردن هو البلد الوحيد الذي اعتمد خطة عمل وطنية متكاملة. أقرت الجامعة العربية استراتيجية إقليمية للشباب والسلام والأمن في عام ٢٠٢٣، الا أن تفعيلها في الدول الأعضاء كان بطيئًا وغير متكافئ. وحتى الآن، لم يطور لبنان خطة عمل وطنية للشباب والسلام والأمن.

وفقًا لتحليل مرصد الشباب والسلام والأمن، وهو مبادرة يقودها الشباب لتتبع كيف تقوم مختلف البلاد بتطبيق أجندة الشباب والسلام والأمن، يحتل لبنان المرتبة ٢٧ من أصل ١٩٥ بلدًا من حيث أولوية تطوير خطة عمل وطنية (مرصد الشباب والسلام والأمن، ٢٠٢٥).

الجهود اللبنانية لإشراك الشباب ضئيلة وغير كافية. في عام ٢٠١٢، وضعت وزارة الشباب والرياضة سياسة وطنية للشباب تتضمن ١٣٣ توصية سياسية بهدف تحسين جودة حياة الشباب. ومع ذلك، إلا أن هذه السياسة اكتفت بإشارات شكلية دون التزام فعلي عن الاحتياجات الملحة للشباب اللبناني (صندوق الأمم المتحدة للسكان في لبنان، ٢٠٢٥). أعاقت عدة عوامل

تنفيذ هذه السياسة، مثل عدم توفر التمويل الكافي والقوانين ذات الصلة وخطة عمل ملموسة مع آليات متابعة. بالشراكة مع وكالتين تابعتين للأمم المتحدة، هما اليونيسف وصندوق الأمم المتحدة للسكان، أطلقت الوزارة خطة عمل السياسة الوطنية للشباب ٢٠٢٢-٢٠٢٤ (متابعة لسياسة ٢٠١٢). لكن الافتقار إلى الإرادة السياسية والخلل المؤسسي الكبير يعيقان الانتقال من اعتماد السياسة إلى التنفيذ الفعلي.

بالإضافة إلى ذلك، يحد الحد الأدنى لسن التصويت من مشاركة الشباب في الحياة السياسية في لبنان. يجب على الشباب في لبنان الانتظار حتى سن ٢١ عامًا للتصويت في الانتخابات، و٢٥ عامًا هو الحد الأدنى لسن الترشح للبرلمان. أصغر عضو في البرلمان اللبناني يبلغ من العمر 28 عامًا وقد ورث مقعده عن أحد والديه الذي شغل هذا المنصب سابقًا (بو خزام، ٢٠٢٢).

أخيراً، يساهم الإطار الذي يُنظر من خلاله إلى الشباب في إعاقة مشاركتهم الفاعلة. في لبنان، يُشار إلى الشباب على أنهم "قادة في طور التكوين"، مما يقلل من شأن قوتهم الحقيقية في المشاركة في القرارات التي تؤثر بشكل مباشر على نوعية حياتهم (أبو ملحم، ٢٠١٩). وهذا شكل من أشكال التمييز السياسي على أساس العمر ويجب القضاء عليه. وتشكل هذه العقلية عائقًا حاسمًا أمام الإدماج الرسمي للشباب. ومن الضروري معالجة هذه العوائق والاعتراف بالشباب كأصحاب مصلحة فاعلين من أجل ترسيخ مشاركة الشباب في أطر أوسع نطاقًا مثل النهج الترابطي، وضمان ألا تكون مساهمات الشباب رمزية فحسب، بل أن تدمج بشكل هادف في التخطيط الوطني والاستجابة للأزمات.

توصيات سياسية

نظراً للتحديات السياسية والاجتماعية والاقتصادية المستمرة في لبنان، فإن تطوير خطة عمل وطنية للشباب والسلام والأمن أمر بالغ الأهمية. وكخطوة أولى، ينبغي على وزارة الشباب والرياضة ومجموعة تمثيلية من الشباب اللبناني إنشاء مجلس استشاري وطني للشباب لتوجيه العملية. ويجب على المجلس ضمان التمثيل المتكافئ لمختلف فئات الشباب اللبناني، من مختلف المناطق والأديان والطوائف، وكذلك الشباب ذوي الإعاقة والفئات المهمشة الأخرى، كما يجب تجنب المحسوبية. وينبغي تحديد عضوية المجلس من خلال عملية اختيار شفافة، مع تقييم الطلبات على أساس الخبرة والمعرفة ذات الصلة في مجال المساعدة الإنسانية وبناء السلام وحماية الشباب.

يجب أن يشارك أعضاء مجلس الشباب الاستشاري بشكل مستقل مع تمتعهم بسلطة متساوية في اتخاذ القرارات والحصول على نفس المعلومات المتاحة لأصحاب المصلحة الآخرين. ويجب إشراك الشباب في كل مرحلة: من التشاور وتصميم السياسات إلى التنفيذ والرصد والتقييم .

من الضروري توطين أجندة الشباب والسلام والأمن من العنف لمواجهة الاحتياجات الفريدة للشباب اللبناني. لذلك، يجب أن تنعكس الركائز الخمس لحماية الشباب من العنف في مسار تنفيذ واضح. ومن المهم التركيز بشكل خاص على ركائز المشاركة والحماية، نظراً لأن الشباب اللبناني مستبعد إلى حد كبير من عمليات صنع القرار الحالية ويواجه مخاطر أمنية أثناء نشاطه واستجابته للأزمات. كما أن الخطة الوطنية يجب أن تعكس وتراعي النهج الترابطي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام. في حين أن العديد من المبادرات التي يقودها الشباب والجهود الإنسانية في لبنان تعمل بالفعل ضمن هذا النهج، يجب إدراجها رسمياً في خطة العمل الوطنية. وذلك لضمان أن تكون المبادرات التي يقودها الشباب منسقة ومستدامة وذات تأثير. فبدون الدعم المؤسسي، تظل الجهود غير معترف بها إلى حد كبير وغير قابلة للتطوير. إلى جانب تطوير خطة عمل وطنية للشباب والسلام والأمن، يجب على لبنان اعتماد النهج الترابطي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام لضمان نتائج تعاف أكثر تنسيقا واستدامة.

وهذا يتطلب مواءمة تمويل المانحين مع أهداف العلاقة من خلال تشجيع التمويل المرن متعدد السنوات الذي يربط بين الإغاثة الطارئة والتنمية طويلة الأجل وبناء السلام. كما ينبغي تنسيق الجهود بشكل أفضل بين الجهات الفاعلة في المجالات الإنسانية والتنموية والسلامية لتقليل الازدواجية وتعزيز التدخلات التكميلية والمتجاوبة مع السياق. ومن خلال تعزيز الشراكات الاستراتيجية عبر القطاعات، يمكن للبنان تنويع استجاباته لتلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة مع معالجة العوامل الهيكلية المسببة لعدم الاستقرار مثل بطالة الشباب والإقصاء وضعف الحوكمة.

هناك حاجة إلى بذل جهود مشتركة من قبل وزارة الشباب والرياضة والوزارات الأخرى ذات الصلة مثل وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة التربية والتعليم ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية المحلية، بما في ذلك المنظمات التي يقودها الشباب، من أجل بناء قدرات الشباب وتشجيعهم على مواءمة تدخلاتهم مع نموذج الربط بين التنمية البشرية والتنمية الاقتصادية.

وبمجرد وضع خطة العمل الوطنية، من الضروري ضمان تنفيذها بفعالية. وينبغي للحكومة اللبنانية، بالتعاون مع المانحين الدوليين وشركاء التنمية، تخصيص ميزانية مخصصة لتنفيذها. وينبغي أن يرافق ذلك عملية مراجعة منتظمة وآليات رقابة واضحة وتقارير مساءلة متاحة للجمهور لرصد التقدم المحرز وتقييم النتائج وضمان الشفافية .

سيكون تنفيذ هذه التوصيات خطوة حاسمة نحو ضمان مشاركة الشباب في عمليات صنع القرار على الصعيد الوطني وتمكينهم من المساهمة بفعالية في الإنعاش وبناء السلام.

ملاحظة: كاتب المقال مسؤول عن محتوى المقال. المساهمة لا تعكس بالضرورة رأي مؤسسة المستشار الفيدرالي هيلموت شميدت.

المراجع

Abou Melhem, S. (2019, February 11). 'Leaders in the making: AUB students visit the Lebanese Parliament', American University of Beirut, (11 February). Available at: https://aub.edu/articles/Pages/AUB-students-visit-the-Lebanese-Parliament.aspx (Accessed: 14 October 2025).

Bou Khzam, R. (2022). 'Michel El-Murr, the candidate who ran without a platform to avoid accountability, was just elected', The961, (17 May). Available at: https://www.the961.com/michel-el-murr-avoiding-accountability-was-elected/ (Accessed: 24 November 2025).

Federal Reserve Bank of St. Louis (2024). 'Consumer Price Inflation for Lebanon', Federal Reserve Economic Data, (November). Available at: https://fred.stlouisfed.org/series/LBNPCPIPCHPT (Accessed: 15 October 2025).

Harb, M. (2021). Youth in Lebanon: Policy narratives, attitudes, and forms of mobilization. Arab Center Washington DC. Available at: https://arabcenterdc.org/resource/youth-in-lebanon-policy-narratives-attitudes-and-forms-of-mobilization/ (Accessed: 15 October 2025).

Human Rights Watch (2025). 'Morocco: Protests met with repression, violence', Human Rights Watch, 15 October. Available at: https://www.hrw.org/news/2025/10/15/morocco-protests-met-with-repression-violence (Accessed: 24 November 2025).

INSARAG Secretariat (2020). Technical After-Action Review (AAR) on the Beirut Port Explosion Response Report. INSARAG. Available at: https://insarag.org/wp-content/uploads/2021/06/AAR-Report_Final.pdf (Accessed: 17 October 2025).

Laghssais, B., Chokairi, H. and Benslimane, Y. (2023) Decolonizing Toolkit: Understanding and adopting language that reflects the true diversity, resilience, and power of our communities. Available at: https://www.climatesirens.com/our-digital-revolution (Accessed: 16 December 2025).

UNFPA Lebanon (2022). National Youth Policy. Available at: https://lebanon.unfpa.org/en/publications/national-youth-policy-0 (Accessed: 17 October 2025).

UNICEF Lebanon (2025). 'Adolescent and Youth programme', UNICEF Lebanon. Available at: https://www.unicef.org/lebanon/adolescent-and-youth-programme (Accessed: 14 October 2025).

UNICEF Lebanon (2025). Young People Leading in Crisis. UNICEF Lebanon. Available at: https://www.unicef.org/mena/media/27751/file/Young%20People%20Leading%20in%20Crisis%20-%20UNICEF%20Lebanon.pdf.pdf (Accessed: 28 October 2025).

United Nations. (n.d) *New Way of Working*. UN Joint Steering Committee. Available at: https://www.un.org/jsc/content/new-way-working (Accessed: 15 December 2025).

UNOY (2023). Advancing financing of the Youth, Peace and Security Agenda in the United Nations system: Beyond commitments. UNOY. Available at: https://unoy.org/downloads/advancing-financing-of-the-youth-peace-and-security-agenda-in-the-united-nations-system-beyond-commitments/ (Accessed: 5 November 2025).

World Bank (2023). 'Lebanon Emergency Social Safety Net Project Second Additional Financing'. World Bank. Report number: PAD5355.

YPS Monitor (n.d.). 'Youth, Peace & Security Monitor'. Available at: https://www.ypsmonitor.com/ (Accessed: 23 October 2025).

Sponsored by:

Der Beauftragte der Bundesregierung
für Kultur und Medien